القوائم المالية وتقلبات مستويات الأسعار

د محمد على شحاته

مجلة المحاسبة والإدارة والتأمين
– كلية التجارة – جامعة القاهرة –
المجلد 6 - العدد 9 - 1967

مجلة

مجلة المحاسبة والإدارة والتأمين

- كلية التجارة - جامعة القاهرة

المجلد ٦ - العدد ٩

١٩٦٧ -

القوائم المالية وتقلبات مستويات الأسعار

للدكتور محمد على شحاته

الأستاذ المساعد ــ كلية التجارة ــ جامعة القاهرة

اختلفت الآراء واحتدم النقاش خلال السنوات القليلة السابقة فيما يختص بالاعتراف بأثر ارتفاع مستويات الأسعار على الحسابات والميزانيات ، خصوصا فيما يتصل باستهلاك الأصول الثابتة الملموسة على أساس القيمة الاستبدالية (Replacement Values) حيث أنها أصبحت مرتفعة عن القيم الدفترية (Book Values) أو التكلفة التاريخية (Historic Cost) وأدى هذا بدوره الى أن أصبحت المشروعات فى حاجة الى المزيد من الأموال لاستبدال وتجديد أصولها أكثر من الأموال التى سبق أن اشتريت بها هذه الأصول والمنتجات ــ فيما سبق ــ كما وجدت نفسها أيضا فى حاجة الى المزيد من رأس المال العامل ــ وتختلف آثار ارتفاع مستويات الأسعار على المشروعات باختلاف مقدرة المشروع على تصحيح النقص فى أمواله نتيجة لارتفاع الأسعار الحالية ويتم هذا التصحيح عن طريق الحصول على أموال جديدة من مصادر خارجية كالاقتراض مثلا ، أو من مصادر داخلية عن طريق حجز أموال وأرباح المشروع فيه داخليا بدون توزيع هذه الأرباح أو الكوبونات على المساهمين ، أو بالطريقتين معا .

وأنه لدليل واضح على أهمية هذه المشكلة اهتمام رجال الأعمال وما يرد فى التقارير السنوية لرؤساء مجالس الادارة فى الشركات عن هذا الموضوع لما له من أثر عميق على أموال المشروعات واستخداماتها ، وكذلك مناقشة المجامع المهنية والعلمية المحاسبية لها واصدار توصيات بشأنها .

فالقاعدة المحاسبية المتعارف عليها والمتبعة فى اعداد القوائم المالية والميزانية هى قاعـدة التكلفة التاريخية لأن أهم صفاتها أنهـا تمنع الى أدنى حـد تأثر الحسابات بالآراء الشخصية للمحاسبين والمسئولين عا اعـدادها حيث يدخل التقدير فقط عند حساب قيمة الاستهلاك . ولكن فى مقابل هذه البساطة فى اعداد القوائم المالية على أساس التكلفة التاريخية ، نجد أن لها حدودها وقصورها ، والتى منها أن وحدة النقود المعدة على أساسها ليست وحدة ثابتة القيمة ومستقرة للقياس ففى حالة ارتفـاع الأسعار يحـدث انخفاض فى القوة الشرائية للنقود وما ينتج عنـه من آثار فى قيم المفردات المختلفـة التى يتكون منهـا المركز المالى للمشروع .

ولقد قدمت اقتراحات للتغلب على هذه المشكلة بتطوير القواعد المحاسبية واستخدام قواعد جديدة ، ومن هذه الاقتراحات ما يلى :

(ا) المعالجة المحـاسبية للأصول الثابتـة على أساس تكلفة الاستبـدال والتجديد .

(ب) اعادة تقويم الأصول الثابتة بالقيمة الجديدة المرتفعة عن قيمتها التاريخية السـابقة .

(جـ) تقويم المخزون السلعى بالقيمة السوقية ، وحساب استهلاك الأصول الثابتة على أساس قيمتها السوقية الحالية .

(د) تعديل وتسوية الحسابات على أساس الأرقام القياسية حتى تعكس التغيرات فى القوة الشرائية للنقود .

ولكن هذه المشكلة تتعلق بالناحية العملية المحاسبية والضريبية ، فمن الناحية المحاسبية نلاحظ أن رأى المحاسبين المهنيين فى انجلترا وأمريكا منها مضاد لكل مايخرج على قواعد المحاسبة المؤسسة على التكاليف التاريخية أو الدفترية (Historic Cost) فلقد كانت هناك اقتراحات لاعادة تقويم الأصول الثابتة (re-valorisation of Fixed Assets) حتى تظهر بقيمتها الحالية أو قيمتها الاستبدالية ولكنها لم تلاق أى تشجيع أو صدر رحب ولقد أصدر كل من مجمع المحاسبين القانونيين بانجلترا وويلز فى بريطانيا ، ومجمع المحاسبين الأمريكيين فى الولايات المتحدة توصيات

ليست هناك ضرورة ملحة للخروج على القاعدة التقليدية التى تقضى بحساب استهلاك الأصول الثابتة على أساس قيمتها التاريخية أو الدفترية ، حيث أن مثل هذا الخروج على القاعدة التقليدية سيؤدى الى الارتباك وسوف يشوه وجه المقارنة بين نتائج أعمال المشروع من مدة مالية لأخرى كما يظهرها حساب الأرباح والخسائر والمركز المالى له كما يتضح من الميزانية ورأت تأجيل التفكير فى هذه الاقتراحات حتى تستقر أسعار العملات المختلفة فى مستوى معين .

ولكننا لو دققنا النظر وبحثنا مشكلة تجديد واستبدال الأصول الثابتة بغيرها فى وقت تتجه فيه الأسعار فى السوق بوجه عام الى الصعود لجزمنا بأنها مشكلة لا يمكن تناسيها أو التغاضى عنها لأهميتها القصوى .

ويمكن التوفيق بين هذه الأهمية وتلك التوصيات المضادة لها ، وذلك بألا يحمل حساب الأرباح والخسائر بالاستهلاك على أساس القيمة الاستبدالية الحالية (خصوصا اذا كانت أكبر من القيمة التاريخية أو الدفترية) ، ولكن نعمل على الاحتفاظ بالأموال اللازمة للاستبدال وذلك بحجزها فى شكل احتياطيات غير موزعة — وتحسب هذه الاحتياطيات على أساس معدل الاستهلاك المستعمل محسوبا على أساس الزيادة فى القيمة الاستبدالية الحالية (أى الفرق بين القيمة الاستبدالية الحالية — مطروحا منه القيمة التاريخية أو الدفترية) — ثم تحمل هذه المبالغ الزائدة وتظهر كمفردة مستقلة فى حساب الأرباح والخسائر وتظهر كاحتياطى اضافى لاستهلاك الأصول الثابتة نتيجة لتقلبات الأسعار لهذه الأصول .

ومن الناحية الضريبية فان هذه الزيادة فى قيمة الاستهلاك الخاص بالأصول الثابتة محسوبة على أساس القيمة الاستبدالية الحالية ، يجب أن تعتبر مصروفا يسمح بخصمه عند تحديد وعاء الضريبة واعتباره ضمن ما تسمح به المادة (٣٩) من القانون ١٤ لسنة ١٩٣٩ ، فان الربح بمعناه الاقتصادى ما هو الا الفائض المتبقى بعد استبعاد وتغطية جميع التكاليف أو المصروفات التى أنفقت فى سبيل الحصول على هذا الايراد ، ويجب أن تشمل هذه التكاليف قيمة استعمال رأس المال ومنه ما هو ممثل فى أصول ثابتة — ولكى نحسب تكلفة استعمال رأس المال الثابت بدقة وبطريقة صحيحة ، يجب أن نترجم النقص فى قيمة رأس المال نتيجة استعماله

حلال المدة المحاسبية الى قيمة نقـدية محسـوبة على أساس القيمة لحـالية (أى على أساس مستوى السعر السائد فى ذلك الوقت) ــ ولكن ادا اتبعنا هده القاعدة فيحب أن نأحد بها ونطبقها باستمرار من مدة مالية لأخرى كما هى القاعدة المتبعة فى جميع مفردات الحسابات الحتامية والميزانية ، وبدلك يحب أن نظهـر تلك المفردة بقيمتها النقدية السائدة فى دلك الوقت أى طبقا لنفس القاعدة التى حسبت على أساسها استهلاكات الأصول الثابتة ــ ويرى المؤلف أنه ليس هناك ما يمنع من حساب استهلاكات الأصول الثابتة على هذا الأساس ما دام المشروع مستمرا فى استعمال هذه القاعدة مدة مالية بعد أخرى ــ ويمكن تبرير ذلك من وجهة أخرى بأن المشروع لو كان يستأجر الأصول الثابتة التى يستخدمها فان ايجار تلك الأصول سيعتبر مصروفا يسمح بخصمه من وعاء الضريبة ، فاذا دفع المشروع هذه المبالغ (التى تقابل الايجار) مقدما أى باعتبارها مصروفا رأسماليا أو مصروفا ايراديا مؤجلا فان نفس المنطق يجب أن يطبق فى هذه الحالة أيضا ، والا فان الضريبة سـوف تفرض فى الواقع على أرباح صـورية غير حقيقية أكبر من الواقع ، وتشـمل الضريبة فى هذه الظروف ضريبة على رأس المـال (Levy on Capital) ــ ولا يتمشى هـذا مع ما قـررته الجمعية الضريبية الدوليـة (The International Fiscal Association) فى مؤتمـرها فى روما عام ١٩٤٨ بوجوب التفرقة بين الايراد ورأس المال ، وان الضريبة تفرض أصلا على الايراد الذى يجب تعريفه على وجه التحديد والدقة .

ولقد بدأت الشركات فى الاهتمـام بأثر ارتفـاع مستويات الأسعار على الحسابات والميزانيات منذ ١٩٤٧ كما يتضح من فحص القوائم المالية لعدد من الشركات الكبرى كما يلى

ففى أمريكا ــ نجـد أن شركة الصلب الأمريكية(١) ذكرت فى تقـريرها للمساهمين فى ١٩٤٧ أنها حجـزت مبالغ اضافية أو استثنائية لتغطيـة الزيادة فى استهلاك الأصول الثابتة على أساس أن تكاليف الاستبدال والتجديد أعلى من التكلفة التاريخية المدرجة بالدفاتر وأن ذلك يتمشى أيضا مع النظرية المحاسبية

---

(١) United States Steel Corporation.

المتعارف عليهـا فى أن الوارد أخيرا يخرج أولا (L. I. F O.) ولكن مراقبى حساباتها ذكروا ذلك ضمن ملاحظتهم فى تقرير المراجعة على الميزانية ـ ولقـد حجزت شركة دى بون دى نمور(١) حوالى ١٧ / من صافى أرباحها عن عام ١٩٤٧ لمقابلة الزيادة فى تكلفة استبدال وتجديد أصولها الانتاجية وكان ذلك موضع تحفظ فى تقرير مراقبى حساباتها ـ ولقد حجزت شركة كريزلر(٢) أيضا فى ١٩٤٧ مبالغ اضافية لمقابلة استهلاكات الأصول الثابتة تقدر بحـوالى ٨./ من صافى أرباح ذلك العام بقصد تجديدها واستبدالها فى فترة قصيرة وعلى ذلك ينص مراقبوا حسابات الشركة فى تقريرهم بأنهم لا يعارضـون ذلك ولكنهم ذكروها كتغيير فى القواعد المتبعة عما اتبع فى السنة السابقة •

ومنذ ذلك الوقت وبعد نشر هـذه التقارير السـابقة فى ١٩٤٧ ، اختلف المحاسـبون فى رأيهم عن حكمة اتباع هذه الطريقة فى التأثير على الحسابات بارتفاع مستوى الأسعار حبذها القليل منهم ، بينما الأغلبية أوضحت أن هذا الاتجاه الحديث سوف يقلب قواعد المحاسبة رأسا على عقب ويتعارض مع تحديد الوعاء الضريبى على أساس الاعتراف بحساب استهلاك الأصـول الثابتة على أساس التكلفة التاريخية ـ وبعد فحص تفصيلى لهذه المشكلة ، انتهت لجنة القواعد المحاسبية فى مجمع المحاسبين الأمريكيين ، بأنه ليس من المرغوب فيه عمليا تغيير القاعدة المحاسبية المتعارف عليها من قبل فيما يختص باستهلاكات الأصول الثابتة حينئذ نتيجة لانخفاض القوة الشرائية للنقود ـ ولقد عارض هذا الرأى أربعة من الأعضاء لاعتقادهم « ان التضخم بلغ حدا يبرر تغيير القواعد المحاسبية المتبعة لأن فى ذلك تحقيقا للمصلحة العامة» ، ولكن لجنة البورصة (S. E. C.) فى أمريكا أخذت بوجهة نظر أغلبية لجنة مجمع المحاسبين الأمريكيين فى عدم التغيير ـ ونتج عن ذلك أن رجعت أغلبية الشركات عن اتباعها فى حسابات ١٩٤٨ ، ولجـأت الى تسمية هذه الزيادة أنها « استهلاكات نتيجة للاستعمال الزائد »(١) أو نتيجة للاختراعات الاقتصادية التى تطرأ على نوع الأصول الثابتة المملوكة للشركات (وذلك كتبرير الزيادة فى حساب قيمة الاستهلاكات) •

---

(١) F. I. du Pont de Nemours and Co.

(٢) Chrysler Corporation.

(٣) Depreciation on accelerated use.

وفى انجلترا . بدأ رجال الأعمال خلال نفس الفترة يعيدون النظر فى الطريقة التقليدية لحساب استهلاك الأصول الثابتة على أساس القيمة التاريخية — فلقد أصدر مجمع المحاسبين القانونيين بانجلترا وويلز ابتداء من ١٩٤٢ عدة توصيات عن المبادىء المحاسبية المفضلة معززا اتباع نفس القاعدة التقليدية فى استهلاك الأصول الثابتة على أساس التكلفة التاريخية . وكذلك كان الحال بالنسبة للحسابات السنوية للشركات الانجليزية فى السنتين ١٩٤٨ ، ١٩٤٩ حيث لم تحجز الكثير من الشركات مخصصا اضافيا لمقابلة الزيادة فى استهلاك تلك الأصول على الرغم من ارتفاع الأسعار ، بينما بعض الشركات حجزت جزءا اضافيا ليس بالكبير لهذا الغرض ، أو حجزت مبلغا كاحتياطى دون بيان سببه أو كيفية حسابه . والبعض الآخر من الشركات حجزت مخصصا محددا محسوبا على أساس الزيادة فى تكلفة التجديد . ونتج عن ذلك أن أصدر مجمع المحاسبين القانونيين فى انجلترا وويلز توصياته فى أن أى مبلغ يحجز لمقابلة الزيادة المنتظرة فى أسعار الاستبدال والتجديد يجب ألا يعتبر ضمن «المخصصات» ولكنه يعتبر ضمن «الاحتياطيات» ويسمى احتياطى رأسمالى خاص بزيادة أسعار الاستبدال للأصول الثابتة Capital Reserve for increased cost of replacement of assets. وأنه لأغراض الميزانية يجب عدم اعادة تقويم الأصول الثابتة بالزيادة (على أساس ارتفاع الأسعار) خصوصا وأنه ليس هناك استقرار ملحوظ فى مستويات الأسعار — فمثلا فى القوائم المالية لشركة هدسن باى[1] فى ١٩٤٩ ، اتبعت الشركة تغييرا جوهريا فى القواعد المحاسبية فيما يختص ببعض أصولها فى كندا وذلك بأن حجزت مبلغا سنويا قدره ١٥٠٫٠٠٠ جنيه كمخصص عادى للاستهلاك ويضاف اليه كل سنة المبلغ الذى تحدده الشركة كزيادة فى الاستهلاك نتيجة لارتفاع أسعار الاستبدال والتجديد بما تمليه ظروف كل سنة على حدة — ولكن هذه الأرقام الواردة فى القوائم المالية لم تكن تمثل الواقع للقيم الحقيقية للأصول لا على أساس قاعدة أن المشروع مستمر فى أعماله ، ولا على أساس القيم السوقية الحالية .

---

(١) Hudson Bay Co.

ونحد أيضا أن محموعة شركات يونيفر(٢) وهى شركات عالمية تحسب استهلاكات أصولها الثابتة على أساس القيم الاستدالية ولكنها تظهرها منفصلة تحت عوانين

١ ــ محصص استهلاك الأصول الثاتة وهو محسوب على أساس القيمة التاريحية لتلك الأصول .

٢ ــ احتياطى استدال الأصول الثاتة . وهو الزيادة فى قيمة الاستهلاك محسوبة على أساس القيم الاستبدالية ، عنه محسوبا على أساس القيم التاريحية.

وكدلك نحد محموعة شركات الصناعات الكيماوية الامبراطورية(١) تحسب استهلاكاتها على أساس القيم التاريحية ، ولكن بالاضافة الى دلك ، فانها كونت « احتياطى مركزى للاستهلاك والتحديدات »(٢) ترحل اليه المبالغ الاضافية سنويا على طريق حجزها من حساب توزيع الأرباح والحسائر ، ويستعمل هدا الاحتياطى كمال مركزى لمحموعة الشركات كلها (ولقد بلغ محموعه ٣٢ مليون جنيه فى ٣١/١٢/١٩٤٨) .

رأى وتوصيات مجمع المحاسبين القانونيين فى انجلترا وويلز :

لا يحفى المحمع أن أهمية الحسابات والقوائم المالية المعدة على أساس التكلفة التاريحية لها حدودها وقصورها ، وليس أقلها أهمية ان وحدة النقود المعدة على أساسها هده القوائم لا تدل على قيمة ثابتة أو مستقرة ، ولدلك فان النتائج التى تظهرها هده القوائم لا تعد مقياسا للزيادة أو النقص فى الأموال والثروة على أساس القوة الشرائية للنقود وما يترتب على دلك من تحديد المبالغ القابلة للتوزيع ادا أخدنا فى اعتبارنا الاحتياطيات المالية للمشروع .

وعلى النقيض من هذا فان الطرق الأحرى المقترحة كبديل للحسابات على أساس التكلفة التاريحية تبدو أن لها عيوب حطيرة بالاضافة الى أن تطبيقها

---

(١) Lever Brothers and Unilever Group

(٢) Imperial Chemical Industries Ltd

(٣) Central Obsolescence and Depreciation Reserve

العملى سيؤدى الى ايجاد اعتبارات اقتصادية واجتماعية أبعد أثرا من الحقائق المحاسبية ، ولهذا يجد المجمع نفسه عاجزا عن قبول هذه الطرق البديلة للحسابات على أساس غير التكلفة التاريخية .

لذلك يوصى المجمع باتباع القواعد والمبادىء المحاسبية التالية لحين الاجماع والاتفاق على طريقة أخرى بديلة عملية

(ا) تستمر المحاسبة على أساس التكلفة التاريخية .

(ب) أى مبالغ تحجز من الأرباح لمقابلة وتغطية الزيادة المنتظرة فى الأسعار لانخفاض القوى الشرائية للنقود تعتبر من قبيل « الاحتياطى » الذى يحجز من صافى الأرباح القابلة للتوزيع ، ولا يعتبر تكلفة على الايراد .

(حـ) ولكى لا تعمد الشركة الى توزيع هذا الاحتياطى المحجوز لمقابلة ارتفاع الأسعار يفضل أن يعتبر « احتياطى رأسمالى » (Capital Reserve) .

(د) يجب عدم اعادة تقويم الأصول الثابتة بقيمة أعلى من قيمتها التاريخية ما دامت القوة الشرائية للنقود غير مستقرة بعد .

ولقد أصدر المجمع بيانا عن هذا الموضوع فى ١٦ يناير سنة ١٩٥٤ يتلخص فى أنه سبق أن أوضح المجمع أهمية أثر ارتفاع مستويات الأسعار على القوائم المحاسبية لدرجة أنه بعد انتهاء المؤتمر الدولى للمحاسبة فى يونيو سنة ١٩٥٢ دعا الهيئات المحاسبية الأخرى للاشتراك معه لدراسة هذا الموضوع . ولقد عقدت اجتماعات حتى ديسمبر سنة ١٩٥٣ ورأى المندوبون عدم الضرورة لعقد أية اجتماعات أخرى حيث لن يصل المجتمعون الى اجماع على اتباع أى طريقة أخرى بديلة للمحاسبة على أساس التكلفة التاريخية واعتبروا المناقشة منتهية .

وفى فرنسا : ولكننا نجد أن الطريقة المستعملة فى فرنسا تقوم على أساس استخدام معامل معين (Factor) لاعادة تقويم الأصول الثابتة ، وهذا المعامل محسوب على أساس الأرقام القياسية لمجموعة من أسعار السلع المختارة — وربما كان ذلك مقبولا نسبيا فى فرنسا حيث أن حالة التضخم أكثر انتشارا فيها عنها فى بريطانيا وأمريكا .

ويرى المؤلف عدم اعادة تقويم الأصول الثابتة من سنة لأخرى ، ولكن يمكن أن يسمح لادارة المشروع بحجز وتكوين احتياطى للزيادة فى الاستهلاك على أساس القيم الاستبدالية وذلك لأن الايرادات المقابلة لتلك المصروفات مقومة بنفس القيمة النقدية الحالية فى تاريخ آخر ميزانية ، وهى فى نفس الوقت تختلف عن القيمة النقدية التى كانت سائدة وقت شراء الأصول الثابتة من قبل عند اقتنائها(١) .

---

(١) R. T. Sanders-Depreciation and 1949 Price Levels, Harvard Business Review, May, 1949, pp. 293-307.

A. R. Prest-Replacement Cost Depreciation ; Accounting Research, July, 1950, pp. 385-402.

L. T. Little-Replacement Costs, an Economist's Views, Accounting Research, November, 1948.

W. T. Baxter-Accountants and the In'flation.

بسم الله الرحمن الرحيم